UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

"نمو الاقتصاد التشاركي وتداعيات كوفيد-19"

إعداد: دكتورة / انعام قرشي مبارك

إشراف: ندى الهاشمي

مدير ادارة الدراسات الاقتصادية

مايو 2020

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لصالح وزارة الاقتصاد ادارة الدراسات الاقتصادية

المحتويات:

1- مقدمة

2- اثر جائحة كوفيد-19 الاقتصاد والحياة العامة بدولة الامارات

3- ملامح من الاستراتيجية التي اتبعتها دولة الامارات لإدارة ازمة كوفيد -19

4- مبادرات وخطط وزارة الاقتصاد لتحفيز للقطاعات الاقتصادية المتأثرة

5- اهمية الاقتصاد التشاركي في ظل تداعيات كوفيد –19 في العالم

6- منصات وشركات الاقتصاد التشاركي في العالم

7- ايجابيات الاقتصاد التشاركي

8- الاقتصاد التشاركي و تداعيات كوفيد-19 في العالم

9- واقع واهمية الاقتصاد التشاركي بدولة الامارات

10- قوة الاقتصاد الرقمي في دولة الامارات

11- اسباب نمو الاقتصاد التشاركي بدولة الامارات

12- خاتمة وتوصيات

13- المصادر المرجعية

منذ بدء مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في الصين في ديسمبر 2019، ثم انتشاره إلى مختلف أنحاء العالم، تسارعت ازمة كورونا(كوفيد) 19 - لتتحول إلى جائحة عالمية ، وبلغ عدد الإصابات نحو عدد 5.0 مليون، و بلغت الوفيات نسبة 6.5% (حتى تاريخ 20 مايو)، وان انتشاره أبرز الصعوبة الشديدة للسيطرة عليه، وبعد إعلان منظمة الصحة العالمية الفيروس جائحة، في مارس 2020، اتخذت الدول مزيدا من التدابير الشاملة.فاختارت دول اتخاذ تدابير أكثر صرامة لاحتواء الفيروس.وفرضت ما يزيد على 100 دولة حول العالم حظرا كليا أو جزئيا وهي خطوة أثرت على مليارات الأشخاص.كما أوصت دول أخرى كثيرة بتقييد تحركات بعض المواطنين أو جميعهم..

تراجعت حركة الملاحة الجوية من بعض أكبر مطارات العالم ،كما تراجعت عدد الرحلات التجارية الشهر الماضي بما يزيد على الربع على مستوى العالم، وسجلت حركة النقل تراجعا بنسبة 63 في المئة مقارنة بنفس الفترة العام الماضي، في ظل فرض دول المزيد من القيود على السفر في مسعى للحد من تفشي الفيروس.لا يقتصر الأمر على الانتقال من مدينة إلى أخرى، بل توقفت حركة الانتقال داخل المدن الرئيسية في شتى أرجاء العالم مع تطبيق فرض القيود على تحركات المواطنين والتواصل داخل المجتمع.

كما تأثرت بأزمة الكورونا أكبر الاقتصادات في العالم، وحسب تقرير الام المتحدة للتجارة والتنمية(اونكتاد) ان هنالك تراجع في الانتاج العالمي ،و بلغ الانكماش في الصين 2% بقيمة نحو 50 مليار دولار امريكي في التجارة بين الدول ،و الاتحاد الاوربي (15.5مليار دولار) والولايات المتحدة (5.8 مليار دولار) واليابان(5.2 مليار دولار)، تفاوتت تبعات تأثير كوفيد -19على القطاعات الاقتصادية في دول العالم حسب تصنيف مؤسسة موديز:-

فمن القطاعات التي تأثرت بشدة(القطاعات العالية الانكشاف) مثل قطاعات صناعة الملابس، وصناعة السيارات، ومزودي السيارات، والمواد الاستهلاكية طويلة العمر، والألعاب.

أما القطاعات ذات التأثير المتوسط (القطاعات متوسطة الانكشاف)هي صناعات المشروبات، والكيماويات، والصناعة التحويلية، والإعلام والتنقيب والمعادن، والنفط والغاز، وخدمات حقول الغاز، والتطوير العقاري ، والزراعة، وشركات الخدمات، وصناعة الصلب، والأجهزة التقنية.

أما القطاعات ذات التأثر السلبي الضعيف (القطاعات منخفضة الانكشاف)وتضم صناعة الإنشاءات ومواد البناء، والصناعات الدفاعية، وصناعة المعدات والنقل، وخدمات التأجير، وخدمات التغليف، والصناعات الدوائية، والعقارات وصناديق الاستثمار العقاري، والأغذية وبيع الأطعمة بالتجزئة، والاتصالات، وإدارة النفايات. اما القطاعات ذات الاثر الايجابي وهي شركات خدمات الإنترنت، والبيع بالتجزئة عن بعد، والتنقيب عن الذهب.

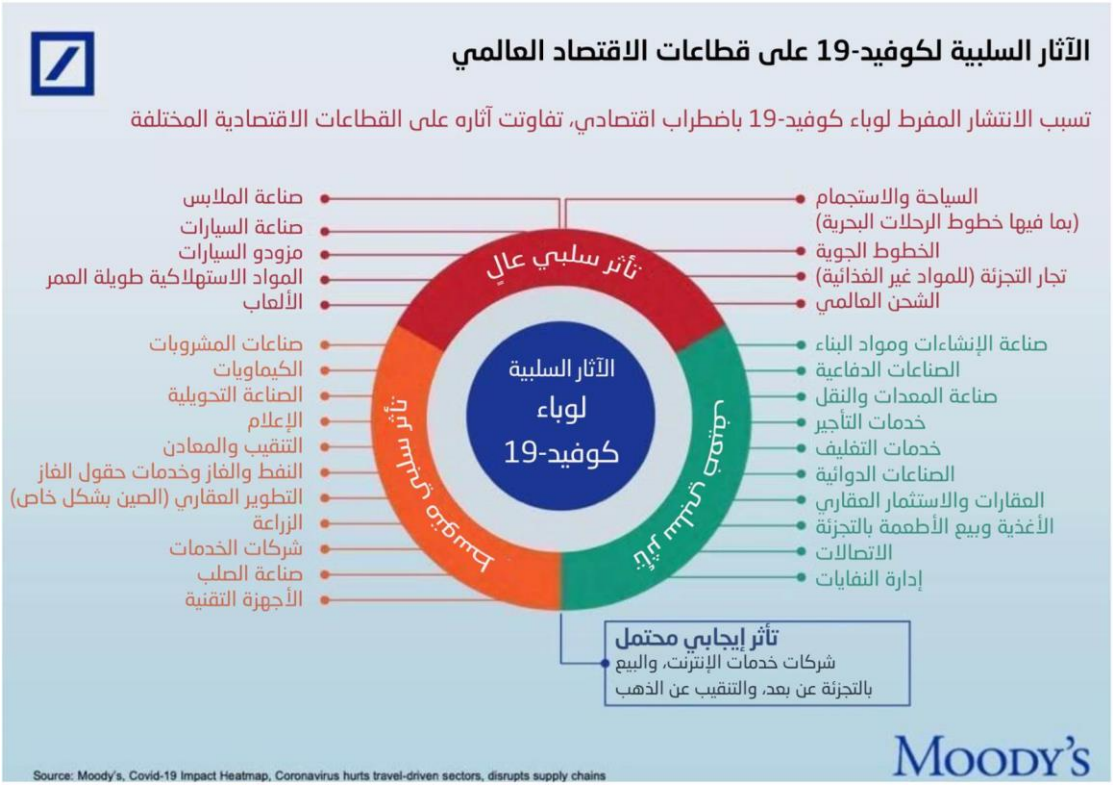

Source: https://mostaqbal.ae

أثر جائحة كوفيد – 19 على الاقتصاد والحياة العامة بالدولة

تأثرت دولة الامارات كغيرها من الدول بفيروس كورونا وحيث بلغ عدد الإصابات نحو 25.0 الف مصاب بنسبة 0.25% من اجمالي تعداد السكان (حتى تاريخ 20 مايو)، ووصلت نسبة الشفاء الى 43% ،وكما أن معدل الوفيات في الدولة اقل من 1 بالمئة (حسب احصاءات وزارة الصحة ووقاية المجتمع)، وهو المعدل الذي يَقل كثيراً عن المعدل العالمي حيث بلغ عدد الاصابات في العالم حوالي 5.0 مليون مصاب بنسبة 17.7%، من اجمالي سكان العالم و وصلت نسبة الشفاء 39.4% و بلغت نسبة الوفيات 6.5% في نفس الفترة ،و لقد أسهمت الاستراتيجية التي اتّبعتها الإمارات في الحد من تفشي مرض فيروس كورونا بشكل كبير؛ فبالرغم من أن تعداد السكان يصل إلى نحو 10 ملايين نسمة، كما أن المجتمع في الإمارات يتسم بتنوع هائل والانفتاح على العالم،

قدمت دولة الإمارات نموذجاً اقتصادياً ناجحاً في التعامل مع تداعيات كورونا، واشادت عدة تقارير صادرة عن مؤسسات اقتصادية دولية على قوة الاقتصاد الإماراتي ومتانته المالية ومنهجه الذي يقوم على التنوع و الابتكار مما مكنها على احتواء آثار كورونا الاقتصادية وفقاً للمؤشرات التالية:-

1- **مؤشر القوة المالية:** هنالك اربعة مؤشرات مالية تدل على المتانة المالية وهي الدين العام، والدين الخارجي، وكلفة الاقتراض، والغطاء الاحتياطي، مما رسّخ مكانة الدولة بين أقوى 20 اقتصاداً ناشئاً، حيث جاءت دولة الإمارات في المركز الـ 17 بين قائمة شملت 66 اقتصاداً ناشئاً في العالم الأكثر قدرة والأعلى ملاءة أمام المخاطر المالية الراهنة الناتجة عن تفشي كورونا حسب التقارير صدر مؤخراً عن مجلة «ذا إيكونومست» البريطانية.

2- **مؤشر الرقمنة والتقنيات التكنولوجية الحديثة:-** تتصدر الدولة منطقة الشرق الأوسط في حجم وعائدات التجارة الإلكترونية، وتضم عدداً من أضخم منصات التسوق الشبكي إقليمياً. حسب تقرير حديث صادر عن وحدة «إنتيلجينس» بالمجلة البريطانية.

3- **مؤشر المخاطر :** جاء ترتيب دولة الامارات ال 39 ضمن 174 دولة، وذلك بسبب سياسة تنويع مصادر الدخل و انخفاض اعتمادها على النفط والاستقرار الاقتصادي والمالي مما منحاها قدرة عالية على التعامل مع تداعيات الجائحة بأقل الخسائر حسب تقرير مجلة «يوروموني» البريطانية.

ملامح من الاستراتيجية التي اتبعتها دولة الامارات لإدارة ازمة الكورونا:

ارتكزت دولة الامارات على مجموعة من القواعد لإدارة ازمة الكورونا للحد من اثارها أهمها:

أولا: اتخاذ التدابير الصارمة والإجراءات الوقائية:

- اتباع تعليمات و تقارير منظمة الصحة العالمية، والالتزام بتطبيقها سريعاً.
- تطبيق الحجر الصحي على المصابين بالمرض.
- تطبيق العزل المنزلي للعائدين من الدول المصابة.
- الالتزام بمعايير الشفافية في التعامل مع الأزمة، وإشراك المجتمع في جهود احتواء الوباء، من خلال توعيته صحياً، واعتباره شريكاً مؤثراً ومسؤولاً مهماً في اتباع إجراءات الوقاية.
- إنشاء "مراكز إجراء الفحص من المركبة "للكشف عن فيروس كورونا خلال خمس عشرة دقيقة فقط، حيث أنشأت الدولة في أبوظبي أكبر مختبر حديث خارج الصين يضم قدرات معالجة فائقة لإجراء عشرات آلاف الاختبارات بتقنية تفاعل البوليمرز المتسلسل اللحظي .(RT-PCR) ولا يتميز هذا المختبر بالقدرة الفائقة والكبيرة على تشخيص فيروس "كوفيد-19 "فقط، بل إنه لديه القدرة على الكشف عن مسببات الأمراض الجديدة مستقبلاً من خلال الاختبارات التسلسلية المتقدمة.
- وضع المساحات الحرارية في المنشآت و المنافذ.

ثانيا : تدابير منع الانتشار والاحتواء:

- انشاء منصات وبوابات للتعليم الالكتروني و تطبيق التعليم عن بُعد للمدراس والجامعات.
- توفير بيئة عمل امنة وتطبيق العمل من بُعد او العمل بنظام المناوبة او منح اجازات مدفوعة الاجر لكثير من المؤسسات في القطاعين العام والخاص .
- بإغلاق الاماكن السياحية ودور السينما والاندية.
- اغلاق المطاعم والمقاهي عدا خدمات التوصيل للمنازل.
- اغلاق مراكز التسوق عدا محلات بيع الاغذية والصيدليات.
- تعليق الصلاة في دور العبادة.
- تعليق جميع الرحلات الجوية القادمة والمغادرة في مطارات الدولة.
- تأجيل اكسبو 2020.

ثالثا: مبادرات التخفي من التداعيات الاقتصادية:

- تشكيل مجلس الوزراء للجنة مؤقت للتعامل مع الاثار السلبية على الاقتصاد الوطني بسبب انتشار فايروس كورونا.
- اعتماد مجلس الوزراء حزمة مبادرات لدعم استمرارية الاعمال بقيمة 16 مليار درهم.
- اطلاق المصرف المركزي إجراءات لدعم السيولة وخطة دعم اقتصادي بقيمة 256 مليار درهم للبنوك. موجهة لحماية المستهلكين والشركات المتأثرين بالوباء.
- اطلاق دبي حزمة حوافز اقتصادية بقيمة 1.5 مليار درهم لدعم الشركات وقطاع الأعمال. لتحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع المستثمرين في القطاعات الاقتصادية.
- اطلاق حكومة ابوظبي 16 مبادرة ضمن حزمة الحوافز الاقتصادية للأمارة. لتخفيف الأعباء عن قطاع الاعمال لمواجهة ظروف السوق الصعبة ومن تلك المبادرات تخصيص نحو مليار درهم لتأسيس صندوق صانع السوق لدعم سوق الأسهم .كما تم كذلك الإعلان عن تخصيص ثلاث مليارات درهم إضافية لبرنامج الضمانات الائتمانية لتحفيز تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك المحلية وخمسة مليارات درهم لدعم فواتير المرافق .كما تم الغاء وتخفيض عدة رسوم منها رسوم تسجيل العقارات والشركات الجديدة وقطاعي السياحة والضيافة وغيرها.
- تعزيز المبادرات المجتمعية الداعمة للجهود الحكومية مالياً وعينياً ولوجستياً، كإطلاق هيئة المساهمات المجتمعية في أبوظبي برنامج «معاً نحن بخير»، وتأسيس «صندوق الإمارات وطن الإنسانية» وغيرها.

مبادرات وخطط وزارة الاقتصاد لتحفيز للقطاعات الاقتصادية المتأثرة

صرح معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد في الصحف اليومية بان وزارة الاقتصاد اطلقت عدد من المبادرات والخطط لتحفيز القطاعات الاقتصادية المتأثرة بتداعيات تفشي كورونا المستجد كوفيد – 19 ومنها(مقتبس من عدة صحف محلية):

- **مبادرة "لنقف أمام التحدي"** :أطلقت وزارة الاقتصاد بالتعاون مع الصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية مبادرة "لنقف أمام التحدي" للشركات والتي تهدف إلى استثمار جهود الأفراد ومؤسسات الأعمال في مواجهة تداعيات وباء كورونا المستجد. وتسليط الضوء على أساليب مبتكرة في مواجهة الأزمة وكيفية استثمار الوقت والطاقات البشرية لإحداث فرق حقيقي يخدم مصالح الأفراد والمجتمع ويعزز من جهود الدولة في تأمين صحة وسلامة واحتياجات كافة فئات المجتمع. الراهنة وإلى جانب ذلك، يعمل الصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية للشركات على نشر تقرير إرشادي لممارسات المسؤولية المجتمعية للشركات في ظل الظروف الراهنة. وتشمل الدراسة 3 محاور رئيسية وهي: أفضل الممارسات المسؤولة من منظور المؤسسة والموظف والمستهلك، حلول مبتكرة لضمان استمرارية العمل، وضع مبادئ توجيهية للمؤسسات لتنفيذ مبادرات مجتمعية تدعم الموظفين والعملاء والمجتمع.
- **تطوير حلول مبتكرة لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة** :اطلقت الوزارة مجموعة إضافية من الإجراءات، التي يدرسها البرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بوزارة الاقتصاد، بالتنسيق مع الشركاء، لتمكين هذا القطاع الحيوي من اجتياز تحديات هذه الأزمة بالتزامن مع خطط ومبادرات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة على مستوى الدولة.

- **إطلاق استطلاع موحد موجه**: اطلقت وزارة الاقتصاد استطلاع موحد إلى قطاع الأعمال على مستوى الدولة للتقصي عن آثار الاجراءات الاحترازية لفيروس كورونا (كوفيد19) على القطاع الخاص بكافة أنواع المنشآت التجارية، المهنية، الخدمية والصناعية، وذلك بالتعاون مع الدوائر التنمية الاقتصادية والغرف التجارية في الدولة.
- **تشكيل غرفة عمليات مركزية**: تم تشكيل غرفة عمليات مركزية في الوزارة تضم مجموعة من الفرق المتخصصة للرصد وبشكل يومي أي مستجدات أو تحديات تخلفها الأزمة على مختلف القطاعات الاقتصادية في الدولة، ووضع حلول عاجلة تسهم في تجاوز العقبات التي تفرضها الأزمة الراهنة.

شمل ذلك فرقاً خاصة بالأسواق لمتابعة قطاع التجزئة وسلاسل الإمداد من موردين ومنافذ البيع، وأيضاً فرق أخرى للسياحة والتجارة الخارجية، وفريق المخزون الاستراتيجي، وفريق التعافي الاقتصادي المعني بوضع الحلول بعيدة المدى، لعلاج الآثار والتداعيات على الاقتصاد الوطني.

المنصوري: معاً حكومة وقطاع خاص وأفراد قادرون على مواجهة التحديات وتجاوزها

قوة التعاون والتضافر هي الأساس لمواجهة أي تحدي ... بل وتحويله إلى فرصة

أهمية الاقتصاد التشاركي Shared Economy في ظل تداعيات كوفيد -19

يعرف الاقتصاد التشاركي بأنه نظام تبادل للسلع والخدمات بشكل مباشر بين الأشخاص من خلال منصات رقمية. ويقوم على مشاركة الموارد و الأصول البشرية والمادّية بين الأفراد والمؤسّسات الخاصّة والعامّة. المقصود في هذا النظام هو أن أي خدمة تجارية تقوم على مبدأ مشاركة الأفراد أو المؤسسات للأصول التي تمتلكها، بحيث يقدم الأفراد أو المؤسسات أصحاب هذه الأصول المتاحة دائما أو أحيانا، خدمات مقابل أجر. ويساعد رواد الأعمال لابتكار نماذج أعمال جديدة الاقتصاد التشاركي يعنى بالحصول على المال من خلال استثمار الأصول المستخدمة.

وللاقتصاد التشاركي مصطلحات اخرى شائعة مثل لاقتصاد التعاوني(collaborative) و الاقتصاد عند الطلب(on-demand) واقتصاد العمل الحر(freelancing) و اقتصاد المهام الصغيرة (gig) واقتصاد المنصات(platform).

وكما هو معروف، فإن الاقتصاد التشاركي-التعاوني يقوم على العديد من المظاهر والآليات، كخدمات توصيل الأطعمة، وخدمات تأجير المركبات، وخدمات التاكسي، وتأجير الأجهزة الكهربائية، وتأجير مساحات صف السيارات، وتأجير الغرف الإضافية في منازل الأفراد، وتأجير الوحدات والإقراض، وغيرها من العديد من المجالات الاخرى، ليبرز دور هذا النوع من الاقتصاد في تعزيز العديد من القيم الخاصة بالتوجه نحو تقاسم الخدمات والأصول بين الناس، وتحفيزهم على الحصول على مداخيل إضافية، عبر وسائل ابتكارية، تعزز مفهوم التوجه نحو مبدأ التنويع الاقتصادي، والتخفيف من التحديات الاقتصادية كالفقر والبطالة.

ظهر الاقتصاد التشاركي في العالم لأول مرة في عام 2016 بسبب تنافس بين شركات الدراجات التشاركية، ومن ثم ظهور السيارات التشاركية وحزمة الطاقة المتنقلة التشاركية والمكاتب التشاركية، وحتى المظلات التشاركية وكراسي التدليك الكهربائي التشاركية. وقدمت الصين منصات الاقتصاد التشاركي التي تتميز بالمرونة والتنوع على مستوى عالٍ، ما يقرب من 5.85 مليون فرصة عمل. وأشارت تقديرات إلى أن حجم التجارة الإجمالي للاقتصاد التشاركي سيشكل أكثر من 10% من إجمالي الناتج المحلي للصين بحلول عام 2020 بمعدل نمو سنوي يبلغ 40%.

أصبح الاقتصاد بمفهومه الحديث في العالم ، قائماً على تبادل الأصول والثروات والخدمات والمعارف بين أشخاص تربطهم التطبيقات الإلكترونية المفتوحة، حيث انتقل مفهوم السوق من شكله التقليدي المرتبط بالمكان، إلى الفضاء الرقمي، الذي غيّر من مفهوم العمل والإنتاج، فأصبح التوظيف ذا طابع ذاتي، لا يرتبط بمكان أو زمان محددَيْن، مشجّعاً بذلك على توافر بيئة مشجعة لممارسة الأعمال، وتحفيز قطاع التجارة الإلكترونية، وتنويع الأنشطة الاقتصادية، وانتشار اقتصاد المعرفة والتطبيقات الذكية، وفقاً لأفضل معايير

الإبداع والابتكار عالمياً.

أهم منصات وشركات الاقتصاد التشاركي في العالم:

- شركة" أوبر UBER، حيث تعمل في نحو 600 مدينة حول العالم 3 مليون سائق بليون راكب، تغطي اوبر خطوط الموصلات في (لندن،سيدني، سنغافورة ،مصر ومدن اخرى في العالم) ، وأدى" اوبر إسعاف" إلى انخفاض الاعتماد على سيارات الإسعاف بنسبة 7% في بعض المدن الأمريكية. بلغت عائدات شركة UBER حوالي 11.3 مليار دولار "في العام 2018 .
- شركة **AirBNB**، تقدم خدمات تأجير وتبادل وتشارك الغرف والشقق في مختلف أنحاء العالم.4 مليون غرفة191 دولة.
- شركة **Pager**، تطبيق يوفر طبيبا لمعاينة المريض في مدة لا تتجاوز ساعتين من إرسال الطلب في أي مكان يطلبه العميل (المريض). ويقدم ثلاث خدمات رئيسية لعملائه (المرضى)، وهي: الاستشارة المجانية عبر المحادثات السريعة"Live Chat" ، والاستشارة الطبية عبر الفيديو، والكشف الطبي في المنزل.
- شركة **CrowdMed** ، منصة تتيح للمرضى والممارسين الصحيين طلب المساعدة في تشخيص بعض الحالات المعقدة التي تواجههم من خلال رفع الصور والفحوصات الطبية عبر الحساب الشخصي للمستخدم.
- The People Who Share، مؤسسة بريطانية غير ربحية تأسست في شهر يناير من عام 2011 على يد "بينيتا ماتوفسكا "ورسالتها هي تشجيع الاقتصاد التشاركي، وتدير تلك المؤسسة حملة ترمي إلى زيادة الوعي وتنظيم الفعاليات المتعلقة بالاقتصاد التشاركي والتي من أشهرها: يوم المشاركة العالمي، وقد تمكنت هذه الحملة من الوصول إلى أكثر من 70 مليون شخص في 192 دولة في عام 2013.(اكاديمية اعمل بيزنس للاستشارات المالية والإدارية.
- OuiShare، مؤسسة فرنسية غير ربحية ترمي إلى ربط الجهود في إطار الاقتصاد التشاركي أو التعاوني بهدف إنشاء شبكة عالمية من الأطراف المتشاركة والمتعاونة، وقد تأسست في دولة فرنسا في عام 2012، ثم ما لبثت أن توسعت أنشطتها لتصل إلى أوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

- Shareable، "مركز إخباري غير ربحي للتحول التشاركي" وتعتبر المجلة الإلكترونية العالمية الأولى المهتمة بالاقتصاد التشاركي.
- The Mesh، تمتلك دليلاً عالميًا لأعمال الاقتصاد التشاركي ،ونظمت فعاليات Mesh2013 الحدث الأول من نوعه الذي يجمع "مشجعي" الاقتصاد التشاركي.
- المواصلات Uber, Lyft, SideCar, OlaCab, Airly, Shebah, Careem
- المهام الصغيرة Upwork, Khamsat
- الملابس والموضة Poshmark, The Volte
- الأموال LendingClub
- مجالات متفرقة Kindershare

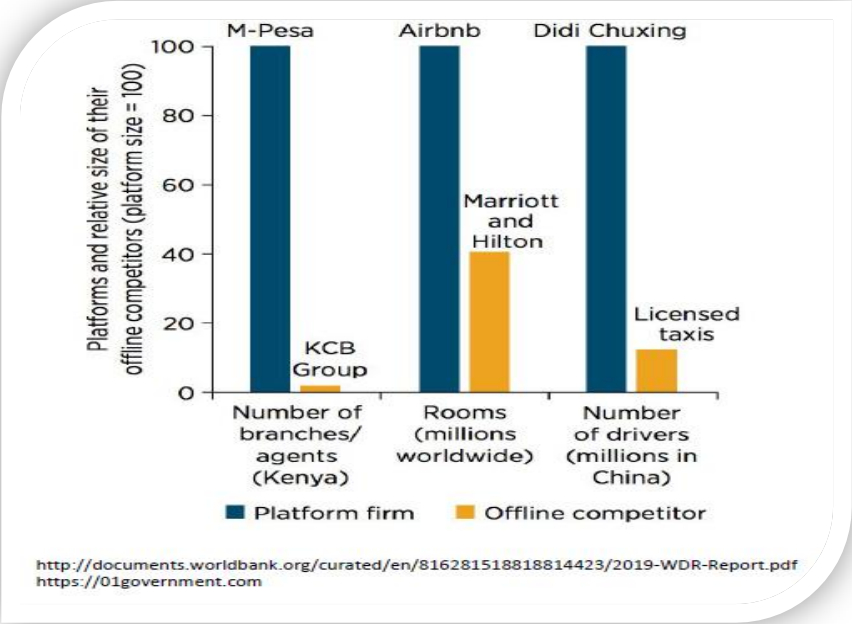

إيجابيات الاقتصاد التشاركي

- ترشيد الاستهلاك توفير المال الموارد بأسعار أفضل لنفس الخدمة / المنتج
- تواصل شخصي مباشر
- توفر الخدمة وسهولة الاستخدام
- الحدّ من التلوّث و اهتمام أكبر بالبيئة
- تنوع في الخدمات / المنتجات
- وتشجيع الناس على التواصل والانتماء إلى" مجتمع"

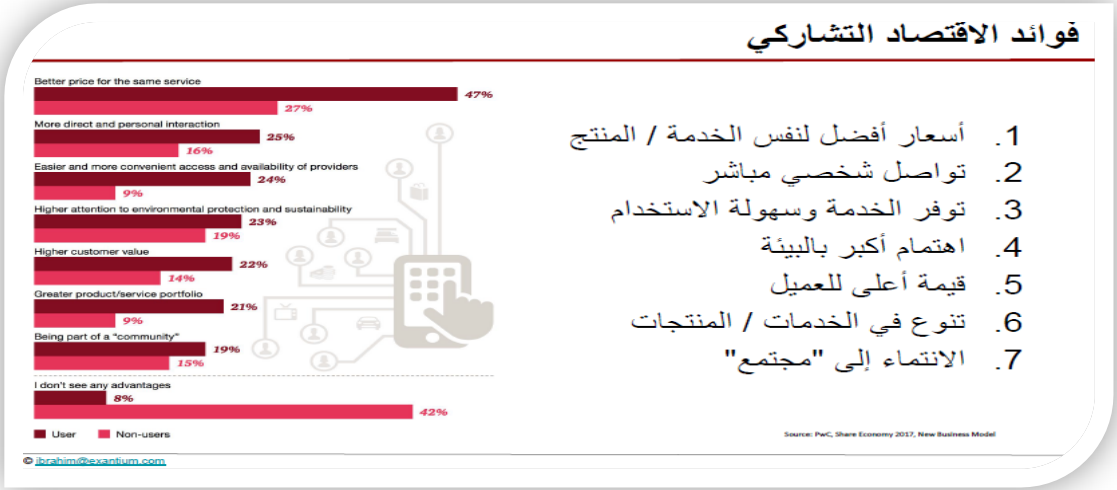

ابرز معوقات الاقتصاد التشاركي

الاقتصاد التشاركي و تداعيات الكورونا المستجد كوفيد - 19 في العالم

أحدث تفشي وباء الكورونا "محفزا" معينا لاحتياجات بعض المناطق الاقتصادية التشاركية في العالم، ومع تطور الوباء ارتفع عدد مستخدمي منصات و شركات الاقتصاد التشاركي وحجم المعاملات في مجالات في مجالات كثيرة منها على سبيل المثال الرعاية الطبية التشاركية والتعليم والتوصيل السريع للوجبات الجاهزة.

وحسب تقرير نشر في صحيفة الشعب اليومية أونلاين جاء بالتقرير ان بالصين بلغ العدد التراكمي لزيارات منصة "بينغ آن للرعاية الصحية" 1.11 مليار، وزاد عدد المستخدمين المسجلين الجدد 10 أضعاف مقارنة مع العدد قبل الوباء. كما أصدرت ووهان وشانغهاي سياسات لإدراج بعض الخدمات الطبية "الإنترنت بلاس" في نطاق مدفوعات التأمين الطبي، الأمر الذي سيعزز تطوير الخدمات الطبية التشاركية. واطلقت منصة تابعة لمؤسسة علي بابا خدمة "العامل التشاركي" في فبراير 2020 ، بالتعاون مع مطعمي يونهايشي ومطعم تشينغنيان ،وأعلنت منصة "خه ما" أن هناك أكثر من 30 مطعما يتعاونون معها في الوقت الحالي في اطار خدمة "العامل التشاركي" ،ويمكن هذا النوع من التعاون مع المطاعم في الوقت الحالي من تخفيف أعباء اليد العاملة المترتبة عن الإجراءات الاستثنائية لفترة العزل الصحي..

وقد أدى انتشار الوباء إلى تحفيز الابتكار في شركات المنصات، وقد تم نقل عدد كبير من موظفي المطاعم الذين ينتظرون العمل إلى منصة التجارة الإلكترونية للأغذية الطازجة للانخراط في التجميع والقطف، مما عزز تطوير نموذج "الموظفين التشاركيين ولعبت الدراجات التشاركية دورا كبيرا. ومع استئناف العمل في أماكن مختلفة، بدأ الطلب على الدراجات التشاركية في الارتفاع أيضا، وقد أتاح ذلك فرصا لتطوير شركات الدراجات التشاركية.

وتعزيز دعم السياسات في بيئة الأعمال التجارية والتوظيف المرن والاستهلاك وغيرها مما يتعلق بالاقتصاد التشاركي، تستمر خدمات المشاركة ونماذج المشاركة في الظهور، مثل الخدمات القانونية والمحاسبية ومشاركة الخدمات المهنية الأخرى مثل مكيفات الهواء والطائرات بدون طيار وتقاسم المعدات الأخرى. ومع نضج نماذج الأعمال التجارية للشركات وتحسن تجارب المستخدمين بشكل متزايد، سيصبح الاستهلاك التشاركي نمط استهلاكيا رئيسي.

إن ابتكار أدوات اقتصادية جديدة ومستحدثة، على مستوى الأفراد والمؤسسات والدول، يعني توافر مقدرة متواصلة على التعامل مع أي فجوات أو أزمات اقتصادية، نشأت أو ستنشأ، بصورة ابتكارية وإبداعية، تقلل بدورها من المخاطر، وتحسن من التجارب الاقتصادية الرائدة، ما يعد أمراً حاسماً ومؤثراً لتحقيق النمو والتنوع، نظراً للآليات التي تم ابتكارها لتطوير الحلول الديناميكية والمرنة، وصولاً إلى استشراف مستقبل يعبر بالجميع نحو الثورة الصناعية الرابعة، بكل استحقاقاتها التقنية والاقتصادية، والانتقال إلى اقتصاد جديد، لا تصبح فيه الحكومات فقط هي المسؤولة عن تحريك عجلة النمو، إنما يتم إشراك الفئات المجتمعية، والمؤسسية كافة لتكون مساهمة بصورة حقيقية في عملية النمو والتنمية الشاملة والمستدامة.

تصميم منصات رقمية بدل منتجات

Supply		Demand
App developer	Apple iTunes	User
Content provider / shop	Google	Searcher
Merchant / private seller	Ebay / Alibaba	Buyer
Merchant	PayPal	Buyer who wants to pay safely
Content provider	Facebook	Content consumer
ogistics company	DHL / Saloodo	Sender

Source: https://01 government .com

توقع تقرير حديث لمعهد «بروكينغز» أن يصل حجم سوق الاقتصاد التشاركي إلى نحو 335 مليار دولار في 2025. وأوصى التقرير الحكومات بضرورة تخفيف الضوابط لتسهيل دخول شركات ناشئة إلى القطاع، وتبادل البيانات لبناء الثقة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى منح المستهلكين قرار كيفية وخصوصية استخدام بياناتهم.

Source https://www.albayan.ae/economy/local-market/2017-07-29-1.3012463

برعت دولة الإمارات العربية المتحدة باتباع الأساليب الابتكارية كافة التي تعزز متانة الاقتصاد ونموه، وجعله قادراً على مواءمة جميع التغيرات التي طرأت على الساحة العالمية في هذا المجال، وذلك انطلاقاً من تبني الحكومة سياسات اقتصادية تقوم على الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة والتكنولوجيا، وتبني آليات التطبيقات الذكية وإنترنت الأشياء.

قوة الاقتصاد الرقمي في دولة الامارات

يسهم الاقتصاد الرقمي نسبة 4.3% من الناتج المحلي للدولة ،و تتصدر الدولة مؤشر الرقمنة والتقنيات التكنولوجية الحديثة في منطقة الشرق الأوسط في حجم وعائدات التجارة الإلكترونية، وحيث تضم عدداً من أضخم منصات التسوق الشبكي إقليمياً. حسب تقرير وحدة«إنتيلجينس» بالمجلة البريطانية ،

وحسب بيانات الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات إن الإمارات تصدرت العديد من المراكز في المؤشرات العالمية على صعيد تطور البنية التحتية الرقمية ومنها تبوؤ المركز الأول في النطاق العريض وسرعة بيانات الهاتف المتحرك والثابت والمركز الأول عالمياً في مؤشر المنافسة في قطاعي الإنترنت والاتصالات الهاتفية وفق تقرير مؤشر المعرفة العالمي، والمركز الأول بالمنطقة في سرعة اتصال النطاق العريض الثابت. و تصدرت مؤشر نضوج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة، وفي اشتراكات النطاق العريض وتغطية شبكات الهاتف المحمول، كما جاءت في المركز الأول إقليمياً في التحول إلى الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت، والأولى عربياً والرابعة عالمياً في إطلاق شبكات الجيل الخامس.

لقد استطاعت السياسات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة، العمل على الانتقال بصورة متقنة ودقيقة إلى عصر الاقتصاد الرقمي القائم على الابتكار، وذلك في انسجام مع «رؤية الإمارات 2021»، التي تؤكد ذلك، حيث تمكنت من خلال مبادراتها الابتكارية الانتقال إلى قطاعات اقتصادية جديدة، تؤثر في النمو والتنمية، وذلك عبر إشراك الأفراد والمؤسسات في العجلة الاقتصادية، وتحدي الأنماط التقليدية في النظر إلى تجارة الخدمات والسلع، من خلال تفعيل وتعزيز الخدمات المقدمة عبر منصات الاقتصاد التشاركي.

وبفضل توجيهات القيادة الرشيدة في تسهيل الاقتصاد القائم على التطبيقات الذكية، أحرزت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثانية عالمياً، بعد الصين في معدل انتشار الاقتصاد التشاركي بحسب دراسة حديثة أجرتها شركة «لويدز» وتحليلات لشركة «ديلويت»، تحمل عنوان «مخاطر القولبة في عصر المشاركة.. كيف يقوم الاقتصاد التعاوني بإعادة تشكيل جذب منتجات التأمين» للفترة من 2015 إلى 2018. وأوضحت الدراسة أن نحو 54% من عدد سكان دولة الإمارات لديهم أصول على منصات عبر الإنترنت، استهلكها 5 ملايين شخص، أي ما يعادل 61% من عدد السكان، وتعد خدمات التوصيل (لغير الأطعمة) وتوصيل الطعام و تأجير المركبات وخدمات التاكسي وتأجير الأجهزة الكهربائية وتأجير مساحات صف السيارات وتأجير الغرف الإضافية وتأجير الوحدات والإقراض من طرف لطرف والتمويل الجماعي أبرز خدمات الاقتصاد التعاوني في الدولة ،الأمر الذي يشير إلى أن سوق دولة الإمارات استطاع جذب كبار

عمالقة الاقتصاد العالمي للمشاركة في اقتصادها، وتقديم الرعاية للعديد من العاملين في السوق المحلي وعروض الخدمات المستقلة.

لقد جاء تبوؤ دولة الإمارات مرتبة متقدمة عالمياً في مجال الاقتصاد التشاركي للأسباب الاتية:

- تبني الدولة لآليات الذكاء الاصطناعي والشبكات الرقمية، واتخذت من الابتكار والتجديد ثقافة عمل وأسلوب حياة .
- مواكبة الدولة للثورة الصناعية الرابعة وتغيراتها المتسارعة.
- اطلاق الاستراتيجية الوطنية للابتكار.
- تطوير منصات من اجل المساعدة في تحقيق رؤيتها على بناء مستقبل قائم على الابتكار.
- انشاء هيئات و مؤسسات داعمة للابتكار مثل "مركز محمد بن راشد للفضاء" و"مؤسسة دبي للمستقبل" و "مجلس الامرات للذكاء الاصطناعي" و"مركز محمد بن راشد لأبحاث المستقبل" و مجمع الشارقة للبحوث و التكنلوجيا والابتكار" و"مؤسسة مصدر" وغيرها.
- نوهت الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات الى 22 تطبيقاً إلكترونياً متوفراً على متاجر "جوجل بلاي" و"ios"؛ من أجل ممارسة تسوق آمن من منزلك؛ لتجاوز أزمة "كورونا".
- تتخذ شركة" جولي شيك"،المنصة العالمية المتخصصة في التسوق عبر الإنترنت من مقرها في الإمارات منصة لتوسيع عملياتها لمواكبة تنامي حركة التجارة الإلكترونية في الدولة في منطقة الشرق الأوسط والتي تعد السوق الأكثر تطورا للتجارة الإلكترونية الاقليمية .
- جاءت الإمارات في المركز الأول إقليمياً لسوق التجارة الإلكترونية، بنسبة استحواذ تقارب 40% من إجمالي هذه التجارة التقنية على مستوى الشرق الأوسط." شركة الى مستهلك 2018 ". وفقا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي.
- حافظت دولة الامارات على ترتيبها الرابع من بين أهم 10 دول في مجموعة الدول النامية في المؤشر العالمي للتجارة الالكترونية " شركة الى مستهلك" 2018/2017 ،وأن يصل حجم التجارة الإلكترونية في الدولة إلى 16مليار دولا ر في 2019، وأن يكون متوسط نمو نسبته % 23 سنو يا خلال الفترة من 2012 وحتى 2022 . وذلك طبقاً لتقرير «تجارة الإمارات الالكترونية»، الذي اعدته اقتصادية دبي وفيزا.
- دعم المبادرات الحكومية للتجارة الالكترونية وتعزيز انتشارها ضمن عمليات الدفع الإلكتروني على المنصات، مثل مدينة دبي الذكية ، حيث تندرج 60% من المعاملات الحكومية في شركة فيزا خلال الفترة ما بين مارس 2018 وفبراير 2019 عبر بطاقة نول الذكية للمواصلات في دبي ،و شكلت المدفوعات التعليمية والحكومية 38% من معاملات التجارة الإلكترونية في نفس الفترة ،إلى جانب النمو الهائل في فئات أخرى، مثل قطاع مطاعم الخدمة السريعة وقطاع النقل، بمثابة المحرك الرئيسي لمحافظة التجارة الإلكترونية في الإمارات على صدارتها ويتوقع أن يصل حجم قطاع التجارة الإلكترونية إلى 63.8 مليار دولار، بحلول العام 2023 وفقا لتقرير «تجارة الإمارات الالكترونية».
- تنامي نشاط عمليات الاندماج والاستحواذ، يمثل عوامل جذب رئيسية لعمالقة التجارة الإلكترونية العالمية والمبتكرين في هذه الصناعة، حيث استحواذ» أمازون «على» سوق دوت كوم«، و» أوبر «على» كريم. ادي الى تحسين الدعم اللوجستي، وخاصة الشحن العابر في دبي مما اسهم في نمو التجارة الإلكترونية في الإمارات .

- ومنذ تفشي كوفيد-19 واتخذت الدولة عدة تدابير لمواجهة فيروس كورنا ،وكان الاغلاق من ابرز التدابير لمنع وانتشار الوباء حيث تم اغلاق المطاعم والمقاهي ومراكز التسوق عدا خدمات التوصيل، حيث اصبح ذلك محفزا معينا لنمو الاقتصاد التشاركي وارتفع عدد مستخدمي المنصات الالكترونية وحجم المعاملات في مجالات مثل الرعاية الطبية التشاركية والتعليم والتوصيل السريع للوجبات الجاهزة وغيرها من الاقتصاد التشاركي عبر المنصات الالكترونية المختلفة.

تشير اخر احصائية صدارة من الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء حسب الجدول ادناه الى ان اجمالي عدد الصيدليات ومتاجر السلع الغذائية بدولة الامارات بلغ حوالي 59181 منشاة استحوذت المطاعم النسبة الاكبر 35% من اجمالي العدد تلتها متاجر المواد الغذائية 24% ثم محلات البقالة 11%، الاسواق الاستهلاكية و التعاونيات 9%، صناعة الاغذية والمشروبات 8%، و 5 % الصيدليات و المخابز و المثلجات والمرطبات.

عدد الصيدليات و متاجر السلع الغذائية بدولة الامارات

القطاعات	العدد	%
المطاعم	20742	%35
متاجر المواد الغذائية	14277	%24
محلات البقالة	6446	%11
الاسواق الاستهلاكية والتعاونيات	5143	%9
صناعة الاغذية والمشروبات	5030	%8
الصيدليات	2801	%5
المخابز	2709	%5
المثلجات والمرطبات	2033	%3
المجموع	59181	%100

وتشير التقارير ان قيمة تجارة التجزئة في الإمارات والمبيعات الافتراضية بلغت 202 مليار درهم في العام 2018، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 234 مليار درهم بحلول العام 2023 ، كما تشير التوقعات إلى أن التسوق عبر الإنترنت قد يسجل نموًا بنسبة 78%. ويوفر تجار التجزئة على الإنترنت ومراكز التسوق في الإمارات تجربة تسوق وخيارات دفع متعددة القنوات، ما يساعد أيضًا في نمو التجارة الإلكترونية.

وفي ظل تداعيات الكورونا ارتفعت طلبات المستهلكين على محلات السوبرماركت والبقالات لشراء احتياجاتهم، حيث كشفت كارفور في الإمارات عن ارتفاع بلغت نسبته 300% في الطلبات عبر الإنترنت وزيادة بنسبة 59% في عدد العملاء الجدد على منصتها عبر الإنترنت.

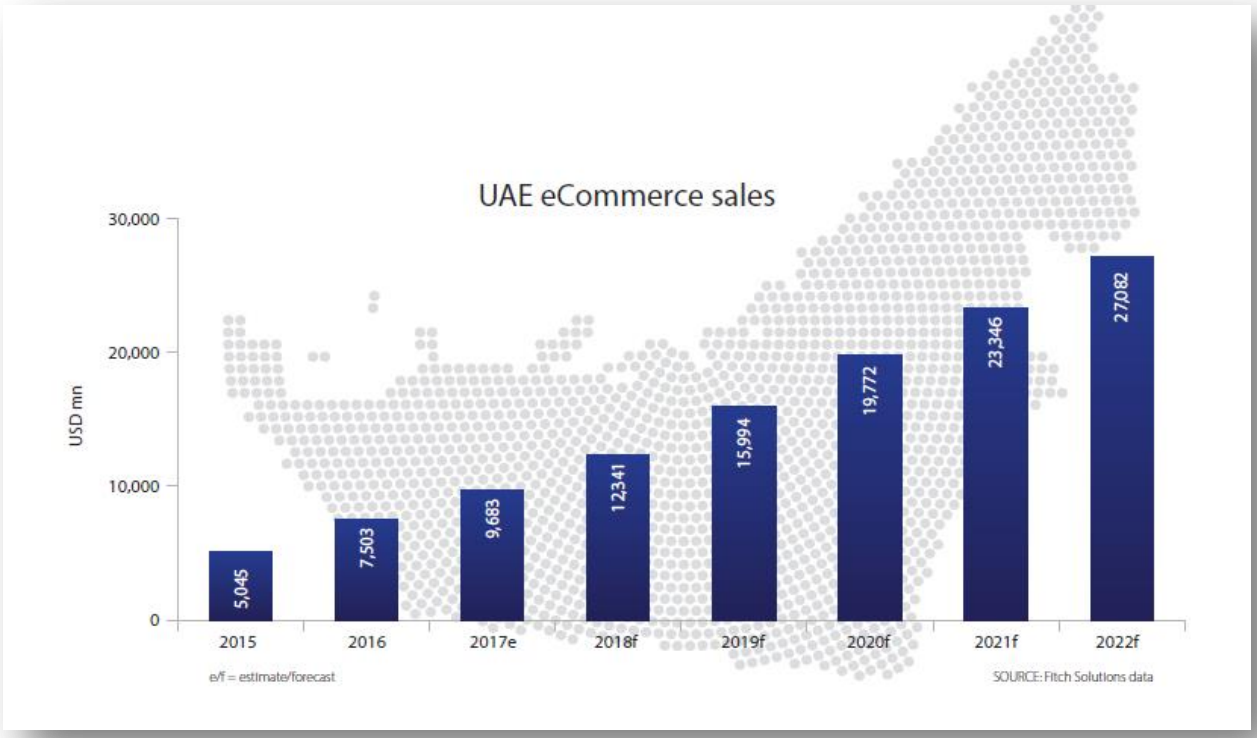

Source :The UAE ecommerce Landscape, 2019

source:The UAE ecommerce Landscape, 2019

الخاتمة و التوصيات

لتحقيق الاستفادة القصوى من الاقتصاد التشاركي ووفقاً لدراسة أجرتها شركة الاستشارات الإدارية استراتيجي «بوز أند كومباني سابقاً»، هناك خمس ركائز أساسية يجب على حكومات دول الخليج أن تضعها في عين الاعتبار:

- **نموذج حوكمة واضح:** ينبغي على كل وزارة مراقبة فعاليات الاقتصاد التشاركي التي تخص مجالها ومعالجة تأثيرات منصاته عليها. وسيساعد أيضاً إقامة لجنة مشتركة بين القطاعات تتولى مهمة التنسيق بين مختلف الوزارات والبلديات والسلطات عبر كافة القطاعات، وهيئات تنظيم الإنترنت بشأن الآثار الأوسع للاقتصاد التشاركي.
- **مواءمة الأنظمة واللوائح**: وضع أنظمة ولوائح واضحة أمر ضروري لحماية المستهلكين ومقدمي الخدمات، ولضمان المنافسة العادلة في السوق. وينبغي أن تشمل ثلاثة محاور أساسية: متطلبات دخول السوق، المسؤولية القانونية، وحماية كل من المستهلك ومقدم الخدمة.
- **إعادة هيكلة سياسات العمل**: ينبغي تحديد وتعزيز هياكل العمل الجديدة (إجراءات عمل تخص العمل بدوام جزئي وتغطي المتعاونين). كما قد تحتاج بعض حكومات دول الخليج لإعادة هيكلة نظام الكفالة للعمال الأجانب لتمكين الوافدين من المشاركة في الاقتصاد التشاركي.
- **الضرائب:** يجب على حكومات دول الخليج دمج جميع الجهات الفاعلة في الاقتصاد التشاركي - بما في ذلك الشركات الخارجية العاملة في الأسواق المحلية - ومقدمو الخدمات، في الأنظمة الضريبية الجديدة التي يعتزمون تطبيقها.
- **التوطين:** جعل منصات الاقتصاد التشاركي أكثر محلية. فإيجاد حلول محلية لمشاكل المنطقة من خلال اتباع نهج يعطي أولوية للقاعدة الشعبية، يعد أمراً أساسياً لنمو هذه الظاهرة في المنطقة.

References& Resources:

1. Federal Competitiveness and Statistics Authority
2. The UAE ecommerce Landscape, 2019
3. https:// ://01 government .com
4. https:// ://01 government .com /IbrahimBadawi
5. https://mostaqbal.ae/the-negative-effects-of-covid-19-on-of-the-global-economy/
6. https://www.economy.gov.ae/Arabic/Media-Section/News/Pages/NewsDetails.aspx?ItemID=861
7. https://www.economy.gov.ae/Arabic/Media-Section/News/Pages/NewsDetails.aspx?ItemID=862
8. https://www.economy.gov.ae/Arabic/Media-Section/News/Pages/NewsDetails.aspx?ItemID=863
9. Source: PwC, Share Economy 2017, New Business Model
10. http://documents.worldbank.org/curated/en/816281518818814423/2019-WDR-Report.pdf
11. http://www.alkhaleej.ae/economics/page/cae20384-40d3-4d08-ad23-4948448bcdab#sthash.xvMYiAJM.dpuf
12. https://images-blogger opensocial.googleusercontent.com/gadgets/proxy?url=http%3A%2F%2Fp1.img.cctvpic.com%
13. : http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/2e04b486-0f20-48e1-938c-668cb50332fe#sthash.0bfANQz2.dpuf
14. https://www.emaratalyoum.com/business/local/2019-07-28-1.1237025
15. https://www.albayan.ae/economy/local-market/2019-07-24-1.3612135__
16. https://www.alittihad.ae/article/19163/2019/-%D8%A3%D9%88%D8%A8%D8%B1-
17. https://www.albayan.ae/economy/local-market/2017-10-30-1.3082912
18. https://www.albayan.ae/economy/local-market/2017-07-29-1.3012463
19. http://www.daralakhbar.com/news/2018/09/02/6112326/articles/14251872/%D8%A7%D9%84